S/PV.7872

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٧٢**

الجمعة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلنين
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦) (S/2016/1032)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦) (S/2016/1032)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/77، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1032، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٢ (٢٠١٦).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) بالإجماع، الذي يجدد نظام الجزاءات، أو بالأحرى، التدابير التقييدية المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى دعما للعملية السياسية في ذلك البلد. وقد كان لهذا التجديد ما يبرره بالرغم من أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تستقر تدريجيا، وبالرغم من أن العاصمة بانغي يسودها السلام بشكل عام وبالرغم من أن الرئيس المنتخب الذي تدعمه حكومته – قد بدأ في العمل. نعلم أن الحالة العامة لا تزال هشة. ولهذا السبب تقوم الحاجة إلى الدعم المتجدد والإجماعي من المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن.

إن الجماعات المسلحة تقاتل بعضها البعض وتستمر في فرض مستوى عال من العنف. ويستغل الكثير منها مواطن الضعف في نظام العدالة لمواصلة أنشطتها الإجرامية، والبعض الآخر لم يتخل عن الأمل في تقويض العملية السياسية وعملية المصالحة في محاولة لدفع جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى إلى الأزمة. ويجدد القرار نفس تدابير الجزاءات، التي تشمل

فرض حظر على الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول. لكنه يغير معايير الإدراج. فقد أصبح العنف الجنسي الآن أمرا معترفا به تماما، الأمر الذي يجعل من الممكن زيادة تسليط الضوء على هذه الجرائم وإرسال رسالة قوية.

كما أن القرار يسعى إلى تعزيز تطبيق حظر السفر، إذ يشجع الدول الأعضاء على تكثيف التعاون مع شركات الطيران للكشف عن الأفراد المدرجين في قائمة حظر السفر. كما يطلب القرار إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيز الرقابة على جوازات السفر الصادرة من جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة عدم استخدام جوازات سفر منتهية الصلاحية أو قديمة لأغراض السفر المحظور. وختاما، فإن القرار يمهد الطريق أمام وضع معايير ترمى إلى تعديل الحظر المفروض على الأسلحة في الوقت المناسب، استنادا إلى التطورات على أرض الواقع. لكن نظرا إلى الحالة الراهنة وتدفق الأسلحة إلى البلد، يجب أن تكون هذه التغييرات محل تمحيص دقيق.

إن موقف فرنسا هو أن التدابير التقييدية يجب أن تدعم عملية سياسية وأن تغيير وفقا للحالة على أرض الواقع. إننا أيضا نبعث برسالة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مفادها أن حظر الأسلحة يمكن تعديله في الوقت المناسب، وتحديدا وفقا للتقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الأمن. هذه الرسالة هامة بالنسبة لما قد نتخذه من إجراءات متابعة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود مرة أخرى أن أرحب باتخاذ القرار بالإجماع، وهو ما يبرهن على الالتزام الثابت والجماعي لمجلس الأمن بدعم العملية السياسية وعملية المصالحة في ذلك البلد، وكذلك بدعم التقدم المحرز يوميا بفضل جهود شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. هذه إشارة واضحة جدا إلى الذين يحاولون تقويض العملية السياسية الجارية التي يراقبها المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على الطريقة الممتازة التي تدير بها الرئاسة السويدية أعمال مجلس الأمن في الشهر الأول من فترة عضويتها.

وأود أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح للأعضاء الجدد الآخرين في المجلس.

إن تجديد الجزاءات يبرره بشكل كامل التهديد الكبير الذي تشكله الجماعات المسلحة والذين ما زالوا يحاولون القيام بكل ما في وسعهم لتقويض عملية تحقيق الاستقرار والمصالحة. يشمل القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) أحكاما جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ حظر السفر وتحديد العنف الجنسي بوصفه معيارا منفصلا. وتتعلق الأحكام الأخرى بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما فيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة وطلبات الإعفاء.

يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في منع نشوب النزاعات، كما تم التأكيد بقوة خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7857). ونعتقد أن اعتماد نظم الجزاءات يشكل جزءا من ذلك الدور. إن انتشار الجماعات المسلحة – بل ويمكنني أن أقول ”الجماعات المسلحة تسليحا جيدا“ – هو سبب يدعو للقلق الشديد، لأننا نعلم أن جمهورية أفريقيا الوسطى عرضة للعودة مرة أخرى إلى النزاع. ومن الواضح أنه من الصعب أن نجعل الناس تفهم أن الجزاءات ليست عقوبة، لكنها شر لا بد منه. وتعكس ردود الفعل الداعية إلى رفع الحظر المفروض عدم فهم عندما يتعلق الأمر بالتداول غير المنضبط للأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب بالعمل الممتاز الذي اضطلع به فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي جددت ولايته بموجب القرار

٢٢٦٢ (٢٠١٦) بهدف صياغة التقرير النهائي للفريق (انظر S/2016/1032)، الذي يشمل معلومات هامة ومفيدة وذات صلة تدعم تحديد الجزاءات.

وأود أن أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، على تنظيم الاجتماع الذي عقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي سمح لممثلي البلدان المجاورة والبلدان الأخرى بإبداء رأيهم بشأن التدابير التي اتخذها حكوماتهم لتحسين كفالة تنفيذ الجزاءات. وكان الاستنتاج المنبثق عن ذلك التبادل للآراء أنه من الصعب تحقيق النتائج المتوقعة في ظل استمرار عدم التعاون في هذا المجال.

وختاما، أود أن أشكر جميع الوفود التي ساهمت في صياغة القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع للتو. وبالنيابة عن وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أعرب عن امتناني العميق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.